

## بسم الله الرحمن الرحيم

تعتبر خطة التنمية الخمسية العاشرة هي الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عمان 2040 والتي دخلت حيز التنفيذ في 2021م ، حيث تمثل الرؤية خارطة طريق وبوابة عمان لعبور التحديات ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية ، وهي في ذلك وضعت الأولويات الاستراتيجية لعقدين من الزمان ، تضمنت رؤية عمان 2040 على أربعة محاور رئيسية هي : محور الانسان والمجتمع ومحور الاقتصاد والتنمية ومحور البيئة ومحور الحوكمة والأداء المؤسسي.

وفيما يخص التمويل للخطة الخمسية العاشرة ، هناك فصل خاص بالإطار المالي لفترة الخطة وذلك ضمن أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية ، وعند الإعداد للخطة الخمسية العاشرة ونظرا لما واجهته أسعار النفط منذ منتصف عام 2014م من إنخفاض حاد ودراماتيكي اثر وبشكل كبير على الموازنة العامة للدولة في سلطنة عمان ، حيث أدت تلك التأثيرات إلى ارتفاع كبير في العجز في الموازنة العامة وصل في 2020 نحو 4.4 مليار ريال عماني، وبالتالي لجوء الحكومة للاقتراض لتغطية تلك العجزات ، مما أدى الى ارتفاع غير مسبوق في حجم الدين العام ليصل نسبته في 2020 الى نحو 79% من الناتج المحلي وكان مقدر له ان يرتفع في عام 2024م الى نحو 128% من الناتج المحلي في حالة عدم تنفيذ خطة التوازن المالي ، وبالتالي زيادة كلفته مع تراكم الالتزامات المالية لجهات مختلفة وتأثير ذلك على مشاريع التنمية وكذلك الخدمات التنموية ، وتراجع في التصنيف الائتماني والمركز المالي للدولة ولكل ذلك تأثيرات سلبية على ثقة المستثمرين وعلى الاقتصاد الوطني.

ومن أجل العمل على تعزيز اليات التمويل والتخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فقد عملت الحكومة على وضع خطة التوازن المالي وهي بمثابة خطة مالية وطنية متوسطة المدى تهدف الى ضبط الانفاق المالي خلال الفترة 2020 – 2024م بما يحقق الإستدامة للمالية العامة والتوازن المالي بين الإيرادات والنفقات العامة. وذلك من خلال عدد من المبادرات تركزت على خمسة محاور رئيسية هي دعم النمو الاقتصادي وتنشيط مصادر الإيرادات الحكومية وترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية ورفع كفاءة المالية العامة.

وبالتزامن مع إطلاق خطة التنمية الخمسية العاشرة تم دراسة عدد من السيناريوهات فيما يخص الإطار المالي وتمويل الخطة ، وذلك بهدف العمل على زيادة الإيرادات العامة واستدامتها وخفض النفقات العامة للحد من العجز المالي وسداد الدين العام.

وعلى ضوء السيناريو الأساسي ، اعتمدت خطة التنمية الخمسية العاشرة الإطار المالي لها والذي حدد ووضع عدد من الأهداف ليتم العمل عليها خلال فترة تنفيذ الخطة ومن أهمها :

- تحقيق التوازن المالي من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات والمبادرات الهادفة إلى ضبط أوضاع المالية العامة.
- العمل على تحسين التصنيف الائتماني.
- زيادة الإيرادات الحكومية من خلال رفع مساهمة الإيرادات الغير نفطية الى جملة الإيرادات وتحسين ورفع كفاءة التحصيل لجهاز الضرائب.
- ترشيد الانفاق العام من خلال مراجعة كافة البنود للإنفاق بما لا يخل بالخدمات المقدمة وكفاءتها وجودتها مع الحفاظ على الانفاق في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان والرعاية الاجتماعية.

ومنذ بداية العمل بالخطة العاشرة شهدت المالية العامة للدولة تحسنا في الوضع المالي نتيجة لتحسن أسعار النفط من جانب والى الإجراءات التي قامت بها الحكومة في جانبي الإيرادات وتحسينها والانفاق العام ومراجعتة ورفع كفاءته ممثلة في خطة التوازن المالي ، ومن المهم الإشارة الى أنه في عام 2022 تم تحقيق أول فائض في الميزانية مقارنة بسنوات طويلة من العجزات ، وكل ذلك أكد ما قامت به خطة التوازن المالي على الرغم من التأثيرات السلبية التي أتت بها خاصة فيما يخص فرض ضريبة للقيمة المضافة ومراجعة للرسوم ، وحاليا تبلغ نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في حدود 35% والمستهدف أن تكون نسبة الدين الأمانة في عمان وفقا للتقديرات في حدود 30% وهي النسبة التي تمكن الحكومة من الوفاء بمتطلباتها والحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي .

ويتم العمل على تطوير إطار للتمويل المستدام الذي سيتم بموجبه إصدار سندات أو قروض أو صكوك خضراء واجتماعية ومستدامة ("كأدوات التمويل المستدام") من أجل تمويل النفقات في البيئة أو المنافع الاجتماعية.

ومن المهم الإشارة الى أن سلطنة عمان اطلقت عدة مبادرات مرتبطة بالتمويل المستدام تمثلت في :

- صندوق عمان المستقبل ويهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتشجيع شركات القطاع الخاص والاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة والناشئة.
- إنشاء صندوق الحماية الاجتماعية لضمان استدامة المالية العامة.

- توحيد الاستثمارات الحكومية في إطار جهاز الاستثمار العماني لتعزيز الكفاءة ودعم آفاق التنوع وتوسيع دور القطاع الخاص.
- كما تعد عُمان أول دولة خليجية تصدر إطارًا للتمويل السيادي المستدام لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

من المأمول أن يقوم إطار التمويل المستدام في سلطنة عمان بما يلي:

- تشجيع كيانات القطاعين العام والخاص على اتخاذ الإجراءات وتعزيز مساهمتها في الجهود الوطنية للوفاء بالالتزامات التنموية الاجتماعية والاقتصادية.
- بناء القدرات المشتركة بين الوزارات في مجال الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة وتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالمشاريع الخضراء والاجتماعية
- قيادة وتوجيه تنفيذ أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية بين الوزارات والهيئات
- تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سلطنة عمان: حيث يبحث المستثمرون الأجانب عن بلدان مضيئة ذات سياسات بيئية واجتماعية تتماشى مع أهدافهم المؤسسية للتخفيف من تغير المناخ.

وتعمل لجنة التمويل المستدام على إعداد ومراجعة لمحفظة المشاريع التي تحقق أهداف التنمية البيئية والاجتماعية وتوفير البيانات التفصيلية المطلوبة ، كما تعمل على مراجعة للاستراتيجيات والسياسات في إطار عمل التمويل السيادي المستدام ، وكذلك مراجعة لأدوات التمويل المتخصصة لكل مشروع مؤهل .